

غارات روسية تستهدف مستودعات إغاثة بريف حلب الغربي

مجزرة تسببت في مقتل 22 مدنياً، بينهم
4 طفلاً، و7 سيدة في قرية باتبو

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 19 كانون الأول 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: التفاصيل.

ثالثاً: المرفقات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: المقدمة:

تتبع قرية باتبو ناحية الأتاب في ريف حلب الغربي، وتخضع لسيطرة فصائل في المعارضة المسلحة منذ تموز/ 2012 ويبلغ عدد سكانها قرابة 20 ألف نسمة منهم نازحون من ريف حماة. يوثق التقرير استهداف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي الحَيِّ الشمالي الغربي في قرية باتبو بريف حلب الغربي؛ ما تسبَّب في مقتل 22 مدنياً، بينهم 4 طفلاً، و7 سيدة.

المنهجية:

خلال عمليات المراقبة المستمرة للحوادث والأخبار من قبل فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وعبر شبكة علاقات واسعة مع عشرات المصادر المتنوعة من خلال تراكم علاقات ممتدة منذ بدايات عملنا حتى الآن، فعندما تردنا أو نُشاهد عبر شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام أخباراً عن انتهاك نقوم بمتابعة الخبر ومحاولة التَّحقيق وجمع أدلة وبيانات، وفي بعض الأحيان تمكَّن الباحث من زيارة موقع الحدث بأسرع وقت ممكن، لكنَّ هذا نادراً ما يحدث؛ نظراً للمخاطر الأمنية المرتفعة جداً، ولكثرة الحوادث اليومية، وأيضاً الإمكانيات البشرية والمادية، ولهذا تختلف إمكانية الوصول إلى الأدلة، وبالتالي درجة تصنيفها، وغالباً ما نقوم في الشبكة السورية لحقوق الإنسان في مثل هذه الحالات بالاعتماد على شهادات ناجين تعرَّضوا للانتهاك مباشرة؛ حيث نحاول قدر الإمكان الوصول إليهم مباشرة، وبدرجة ثانية من شاهد أو صوَّر هذا الانتهاك، إضافة إلى تحليل المواد المتوفرة في مصادر مفتوحة كشبكة الإنترنت، ووسائل الإعلام، وثالثاً عبر الحديث مع كوادر طبية قامت بعلاج المصابين وعينت جثث الضحايا وحددت سبب الوفاة.



نرجو الاطلاع على المنهجية المتبعة من قبل الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا وتصنيف المراكز الحيوية المدنية.

يحتوي هذا التقرير على 3 شهادات عبر حديث مباشر مع الشهود، وليست مأخوذة من مصادر مفتوحة، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم على استخدام المعلومات التي يُقدّمونها في هذا التقرير دون أن نُقدّم أو نعرض عليهم أيّة حوافز.

حاولت الشبكة السورية لحقوق الإنسان تجنّب الشهود معاناة تذكّر الانتهاك، وتمّ منح ضمانٍ بعدم كشف هوية كل من أبدى رغبته في استخدام اسم مستعار.

كما أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أنّ المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنيّة ولا يوجد فيها أيّة مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لفصائل في المعارضة المسلحة أو التّنظيمات الإسلامية المتشددة أثناء الهجمات أو حتى قبلها، كما أنّه لم يتم توجيه أي تحذير من قبل القوات الروسية للمدنيين فُيبل الهجمات كما يشترط القانون الدولي الإنساني.

حلّلت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المقاطع المصوّرة والصُّور التي نُشرت عبر الإنترنت، أو التي أرسلها لنا نشطاء محليون عبر البريد الإلكتروني أو برنامج السكايب أو عبر منصات التواصل الاجتماعي، كما أظهرت مقاطع مصورة بثّها ناشطون موقع الهجمات وحجم الدّمار الكبير الذي تسبّب به القصف.

ما ورد في هذا التقرير يُمثّل الحدّ الأدنى الذي تمكّننا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

الأربعاء 16/ تشرين الثاني/ 2016 قرابة الساعة 14:30 قصف طيران ثابت الجناح نعتقد أنه روسي 4 صواريخ استهدفت ثلاثة منها مستودعات جمعية عطاء الإغاثية الواقعة في الحي الشمالي الغربي من قرية باتبو، بينما استهدف الصاروخ الرابع بناءً سكنياً على بعد مسافة تُقدّر بقرابة 300م شمال موقع الهجوم الأوّل. تسبّب القصف بالمجمل في مقتل 22 مدنياً، بينهم 4 طفلاً، و7 سيدة (أثنى بالغة)، إضافة إلى دمار كبير في الأبنية السكنية ومستودعات جمعية عطاء الإغاثية.



snhr info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

2



تواصلنا مع أحد عمال الإشارة المركزية وهي عبارة عن منظومة تعمل على التقاط إشارات الرادار الخاصة بالطائرات وتتبع المكالمات بين الطيار والقاعدة الجوية التي ألق منها، حيث أطلعنا على أرشيف حركة الطيران الذي تم تسجيله في ذلك اليوم، وقمنا بمقارنته مع توقيت الهجوم المسجل لدينا، توصلنا إلى أنَّ الطيران الذي استهدف قرية باتبو كان غالباً طيراناً ثابت الجناح من طراز SU-24 وقد ألق من قاعدة حميميم الجوية التي تُعدُّ مركزاً عسكرياً روسياً.

قال عبد الهادي جفلة وهو من ذوي الضحايا، توجَّه إلى مكان القصف بُعيد الهجوم: ”لم أكن في القرية لحظة القصف، لكنِّي علمتُ إنه قد تم استهدافها فخشيت على أهلي وأسرعت إلى القرية، عندما وصلتُ وجدت منزلي ومنزل عائلتي قد تحوَّلا إلى مقبرة لهم، 9 أشخاص من عائلتي فقدتهم في ذلك اليوم، أمي وأبي وإخوتي وزوجاتهم وأولادهم، المنزل والحلي كله تدمَّر، ولم أستطع تمييز أيِّ من معالم الحي فقد دمره القصف كاملاً. لا يوجد في حيِّنا عناصر من الجيش الحر ولا حواجز تابعة له، لكنَّ المستهدف من القصف مستودعات إغاثية تابعة لجمعية العطاء الخيرية، لا يكفيهم قتلنا قصفاً بل يريدون تجويعنا أيضاً“.



أخبرنا عمر بكور زوج الضحية دلال، التي قضت في الهجوم إنه كان متواجداً بالقرب من موقع الهجوم الأول، وسمع تحذيراً من عمال المراسد عن وجود طيران في الأجواء دون أن يسمع صوته أو يميّزه: ”بعد سماعنا التحذير بدقائق شاهدتُ لمعةً في السماء ثم سمعنا صوت انفجارات قوية جداً، حاولتُ النجاة بطفلي والابتعاد بأقصى سرعتي“ قال عمر إنه عاد بعد دقائق إلى موقع سقوط الصواريخ وشاهدَ عشرات الجنث لنساء وأطفال كان من بينهم زوجته التي انهار سقفُ منزلها عليها فماتت على الفور: ”الصواريخ الثلاثة دمّرت الحيّ بأكمله والصاروخ الرابع سقط على بعد 200م تقريباً وقتل عائلة كاملة، إنها منطقة سكنية ولا يوجد هدف عسكري ولا عناصر مسلحة، كلنا هنا مدنيون“.

أخبرنا عبدو صلاح وهو من العاملين في جمعية عطاء التي تعرّضت مستودعاتها للقصف إنّ الهجوم تسبّب في تدمير المستودعات وخراب محتوياتها من موادّ غذائية، وإن الاستهداف حصل بطيران روسي: ”أخبرني الناس الذين كانوا موجودين لحظة القصف أنّ الطيران كان روسياً فقوة الانفجار وشدّته ودقة استهداف الصواريخ توحى بذلك، حصل الاستهداف تقريباً عند الساعة الثانية عصراً بأربعة صواريخ استهدف أحدها منزل آل جقلة فأردى ما يزيد عن 11 شخصاً منهم قتلى، واستهدفت بقية الصواريخ مستودعات الجمعية“. أكّد صلاح أن المكان ليس هدفاً عسكرياً ولا يوجد بالقرب منه أيّ وجود لفصائل من المعارضة المسلحة وأنّ جميع الضحايا من المدنيين.

ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا

رأيت الشبكة السورية لحقوق الإنسان خلال 22 يوماً، بدءاً من 4 أيلول، و7 سبتمبر، مراد لطف خلال تلك المدة، فقد أُرسل 4 صواريخ على قرية باتبو بعد حيل الأربعة 116 الذين التي / 2016	
1	علي حسن أبو
2	عاطف مصطفى علي حسن أبو
3	السيدة نوال الرواح من باتبو
4	عبد الحكيم أحمد عطا
5	عاطف نورا ربه عطا
6	عاطف نورا ربه عطا
7	أحمد مصطفى الصكار
8	دفع أحمد عطا
9	السيدة فخر محمد عبد الرباب
10	السيدة نورا ربه عطا
11	السيدة نورا ربه عطا
12	ربه عطا
13	حسن الرواح
14	السيدة نورا ربه عطا
15	علي مصطفى علي حسن
16	حسنة زيامو
17	أحمد الرواح
18	علي مصطفى أبو
19	السيدة مناج حيدر مكارم
20	عاطف نورا ربه عطا

دمار كبير في موقعي سقوط الصواريخ على الحي الشمالي الغربي من قرية باتبو بعد غارات روسية على القرية

2016 / 11 / 16





إسعاف أحد المصابين في قرية باتبو بعد هجوم جوي روسي على القرية 2016 / 11 / 16

مقطع مصوّر يُظهر حجم الدمار الكبير في الحي الشمالي الغربي من قرية باتبو بعد هجوم جوي روسي على القرية
2016 / 11 / 16

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قراري مجلس الأمن رقم 2139 و 2254 القاضيين بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي؛ ما يُشكل جرائم حرب.
2. نوّكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عُزّل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظلّ نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفّرت فيها الأركان كافة.
3. إنّ الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها الطيران الروسي تُعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العربي، ذلك أن القذائف قد أُطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجّه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضّرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأنّ الضّرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يتوجب على مجلس الأمن اتخاذ إجراءات إضافية بعد صدور القرار رقم 2139 ولا يوجد التزامات بوقف عمليات القصف العشوائي، ويجب أن يلتزم بها جميع أطراف النزاع، إلى جانب الالتزام بقواعد القانون الدولي الإنساني.
- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام السوري والروسي والإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضية السامية أن تُقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، والمجازر التي سبقتها باعتبارها علامة صارخة في ظلّ مجازر يومية متفرقة أقل حجماً، ومحاولة تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظلّ انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.



snhr



info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

6

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاد الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لا بد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

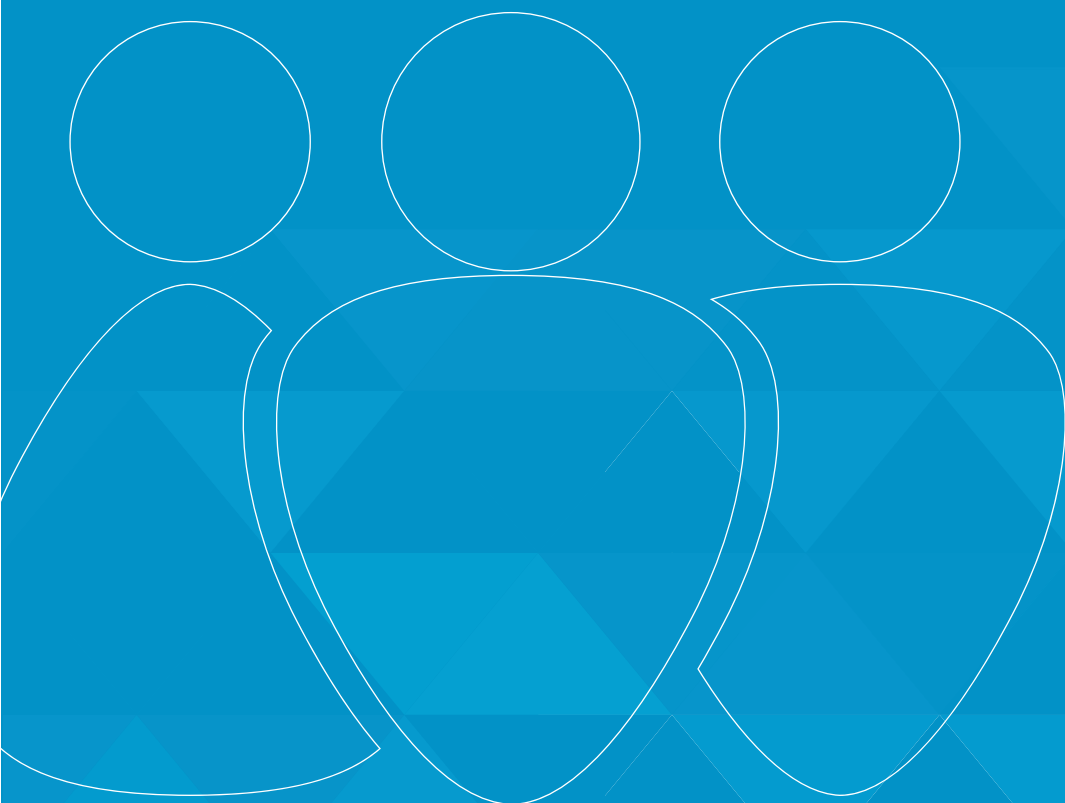
إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية:

دعم الآلية الدولية المحايدة المنشأة بقرار الجمعية العامة رقم 71/248 الصادر في 21/ كانون الأول/ 2016 وفتح محاكم الدول المحلية التي لديها مبدأ الولاية القضائية العالمية، وملاحقة جرائم الحرب المرتكبة في سوريا.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين في قرية باتبو، الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

